الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الأربعاء
١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.9
20 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-81720

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/49/24 و Add.1، A/49/213، A/49/434، A/49/435، A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91، A/49/287، A/49/294، A/49/307-S/1994/958، A/49/381، A/49/422، A/49/462 و Corr.1)

١ - الرئيس: دعا أعضاء اللجنة إلى البدء في نظر البند ٩٥ من جدول الأعمال واسترعى انتباههم إلى الوثائق التي وضعت في إطار هذا البند وبخاصة الوثيقة A/49/435 التي يتضمن مرفقها مشروع خطة العمل التي من شأنها تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والمعروض على الجمعية العامة لاتخاذ إجراء.

٢ - السيد بودو (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومنسق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية): قدم البند ٩٥ من جدول الأعمال.

٣ - أكد أن المشاكل الاجتماعية لم يسبق لها أن حظيت على هذا النحو باهتمام المجتمع الدولي وفي عالم يتغير سريعا فإن تنظيم المجتمع من أجل المصلحة المشتركة وتنمية الفرد يعد هدفا من الأهداف التي تحظى بالأولوية. ولا يسع اللجنة الثالثة سوى الإشادة بهذا التقدم الذي أسهمت فيه إلى حد بعيد. كما أنه يلاحظ في ذات الوقت أن زيادة الاهتمام ترجع أساسا إلى ظهور اتجاهات سلبية متعددة. والواقع أنه إذا كانت العديد من البلدان قد أحرزت تقدما في مختلف المجالات فإن هناك العديد من المجالات الأخرى التي ما زالت الحياة تتعرض فيها للخطر وتفتقر إلى الأمل. ويلاحظ في كثير من الأحيان وجود تراجع مع الظواهر المؤسفة التي تصاحبه مثل العنف والإجرام وعدم الارتياح الاجتماعي.

٤ - وفي مواجهة هذه الحالة قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر عالمي للتنمية الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أوائل عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن بدعوة من الحكومة الدانمركية. وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر دورة تنظيمية ودورتين موضوعيتين، قدمت نتائجها إلى اللجنة. وستجري قريبا مشارات غير رسمية حول مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل اللذين سيعتمدهما مؤتمر القمة.

٥ - وذكّر السيد بودو بالإعلان المتعلق بالتقدم المحرز في الميدان الاجتماعي والتنمية الذي وضعته اللجنة الثالثة واعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٦٩. وإذا كان هذا النص قد تجاوزته الأحداث فيما يبدو فإنه يعد من حيث الأساس ذا طابع معاصر. ويرجى أن تتسم نتائج كوبنهاغن بنفس الطابع المستدام. ويجب بخاصة أن يثير مؤتمر القمة اهتمام أكبر عدد ممكن من المواطنين في جميع البلدان وكذلك اهتمام المنظمات والرابطات التي تمثلها. ومن المشجع أن حوالي ٥٠٠ منظمة غير حكومية قد أعربت عن رغبتها في الاشتراك في المؤتمر.

(السيد بودو)

٦ - وبغية البرهنة على دور الحركة التعاونية استرعى السيد بودو الانتباه إلى الوثيقة A/49/213 المتعلقة بـ "مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة" وبخاصة الفقرة ٥٥ المكرسة لتوسيع نطاق العمالة الانتاجية والإقلال من الفقر وتوطيد التكامل الاجتماعي.

٧ - وأشار إلى مسألة الشباب، فقال إن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب التي سيحتفل بها عام ١٩٩٥ ستتيح مختلف التظاهرات ومنها جلسة عامة استثنائية للجمعية العامة. والحكومات مدعوة لدراسة إيفاد وفود من وزاراتها أو إداراتها المسؤولة عن الشباب إلى هذا الاجتماع. ومن المقرر أيضا أن يشترك فيه ممثلون عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب. وستعقد الجلسة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر وهذا من شأنه أن يتيح للجنة الثالثة فرصة إعادة النظر للمرة الأخيرة في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها قبل اعتماد الجمعية العامة له.

٨ - وتكلم السيد بودو عن تاريخ هذا المشروع فقال إن النص الذي وضعته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الأخيرة عام ١٩٩٣ قد أبلغ إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية للإعراب عن الملاحظات وكذلك إلى الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة. وسوف ينقح على أساس التعليقات التي سترد وتحال إلى اللجنة الثالثة بواسطة لجنة التنمية الاجتماعية التي ستعقد دورتها القادمة في نيويورك في نيسان/ابريل ١٩٩٥ وعلى أساس المقررات التي اتخذتها المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة وبخاصة مؤتمر القاهرة المعني بالسكان ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن تقرير الأمين العام الصادر تحت الرمز A/49/434 يعطي معلومات مسهبة حول هذه المسألة.

٩ - وفيما يتعلق بالمعوقين قال إن السنة الماضية شهدت العديد من الوقائع والأحداث الهامة. إن قواعد تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين قد ترجمت إلى اللغات الرسمية للمنظمة وإلى لغات أخرى كما نشرت على نطاق واسع.

١٠ - وعقد مؤتمر دولي في ايسلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ضم حوالي ٧٠٠ شخص حول موضوع "فيما وراء التطبيع ـ نحو مجتمع للجميع" اعتمد إعلان ريكيافيك الذي يؤيد هذه القواعد وجاء في الفرع الرابع من هذه القواعد المعنون "آلية المتابعة" أن تطبيق هذه القواعد سوف يقيم خلال دورات لجنة التنمية الاجتماعية، وان مقررا خاصا سيعين لمدة ثلاث سنوات لمتابعة المسألة. وأبلغ السيد بودو اللجنة أن السيد ليندفيست قبل دعوة الأمين العام للاضطلاع بمهمة المقرر الخاص. وهو وزير سابق وعضو حالي في برلمان بلده ولديه خبرة واسعة في مجال الدفاع عن حقوق المعوقين. وبوسعه الاعتماد على تشجيع الأمانة العامة ودعمها. وهي تبذل قصارى جهدها حتى يتسنى للسيد ليندفيست التواجد في نيويورك للمشاركة في مناقشات اللجنة حول البند ٩٥ من جدول الأعمال.

(السيد بودو)

١١ - وأوضح السيد بودو أن أعمال المقرر الخاص ستمول من الميزانية العادية للمنظمة وأساسا من الموارد الخارجة عن الميزانية. وشكر البلدان التي قدمت تبرعات لهذا الغرض وتلك التي أعربت عن نيتها في تقديم تبرعات. وقال إنه يأمل في أن يتسنى للعديد من البلدان الأخرى المساهمة ماديا أو ماليا في أعمال المقرر الخاص. وينبغي شكر حكومة السويد للدعم المادي والتقني والسوقي وغيره الذي قدمته.

١٢ - ثم أبلغ السيد بودو اللجنة بأن فريق الخبراء المكون في معظمه من منظمات غير حكومية للمعوقين والذي تنص إحدى القواعد على تكليفه بتقديم المشورة للمقرر الخاص، يجري تشكيله الآن.

١٣ - وتكلم عن مشروع خطة العمل المعنونة "نحو مجتمع للجميع: استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ برنامج عمل عالمي يتعلق بالمعوقين من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ وما وراءه" الوارد في ملحق تقرير الأمين العام A/49/435 فقال إن الاستراتيجية تتيح إطارا للتعاون لتنفيذ برنامج العمل العالمي وتطبيق القواعد. وهي تشمل التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية التي تأكد نجاحها وقابليتها للتطبيق خلال العقد. ومن المعتقد أن الخطط الوطنية الطويلة الأجل هي "محرك" الاستراتيجية، كما يقترح فيها عناصر لإدراجها في الخطط الوطنية شريطة ملاءمتها مع احتياجات البلدان ومواردها وتطلعاتها. والفكرة الرئيسية للاستراتيجية هي مفهوم "المجتمع للجميع" وتستند هذه الاستراتيجية إلى الموضوعات الثلاثة لبرنامج العمل العالمي: منع التعوق وإعادة إدماج المعوقين وتكافؤ الفرص بالنسبة لهم. وهي ثمرة العديد من المشاورات التي أجريت مع الحكومات في إطار لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الوكالات المتخصصة بفضل الجهاز المشترك بين الوكالات ومع المنظمات غير الحكومية خلال اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في فانكوفر في نيسان/ابريل ١٩٩٢. ويرجى أن توصي اللجنة الثالثة باعتماد الاستراتيجية.

١٤ - السيد لعمامرة (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فذكر بأن تعزيز قيمة الإنسان وكرامته وتحسين ظروف معيشة جميع البشر أي الهدف الاجتماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة والصكوك ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان تفرض نفسها على الجميع بوصفها أولوية عليا. وما أن يصبح الإنسان مركز جميع جهود التنمية يصبح من الواضح أن هذه الجهود لا يمكن أن تقتصر على الحدود الوطنية لأن من الوهم توقع استمرار وجود جزيرات من الرفاهة وسط محيطات من البؤس. إن إهانة الإنسان في أي مكان تلحق بجميع البشر. وهذا سليم بخاصة في عالم أصبح يتسم بالطابع الإجمالي، في عالم أصبح فيه تعميم متطلب الأداء والانتاجية الاقتصادية يضر ببلوغ هدف العدالة الاجتماعية وبخاصة إذا وجد انكماش وتطبيق لبرامج التكيف الهيكلي، في عالم أدى فيه التوزيع غير المتكافئ للدخل القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية إلى وجود جنوب في الشمال وشمال في الجنوب.

١٥ - ولكن مما لا شك فيه أن ظواهر الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي تتسم في الجنوب بطابع هيكلي كما أنها مرتبطة ارتباطا عضويا بالتخلف الاقتصادي. إن حل هذه المشاكل يتجاوز إلى حد بعيد قدرات

(السيد لعمامرة، الجزائر)

وموارد أي بلد من بلدان العالم الثالث. ولذلك يجب أن يكفل للبلدان النامية تعاون دولي ضخم وفعال حتى يتسنى لها الاضطلاع بحصتها من المسؤولية إزاء شعوبها وبالتالي إزاء البشرية جمعاء.

١٦ - إن الإعلان وبرنامج العمل وهما ثمرة مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية يجب أن ينشدا بلوغ هذا الهدف الرئيسي مع تسجيل مراحل في المسيرة المستمرة للمجتمع الدولي نحو تحقيقه. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري الحصول على توافق في الآراء كدليل على روح جديدة وتجديد للتعاون الدولي للتنمية: إدراج قواعد ملزمة في برامج التكيف الهيكلي بغية عدم تخفيض موارد الميزانية المخصصة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية غير القابلة للضغط أو الحد، إلغاء الدين الرسمي للبلدان الإفريقية وأقل البلدان نموا وتخفيض مديونية البلدان النامية الأخرى، مع الالتزام الصريح من قبل جميع البلدان المستفيدة باستثمار الموارد المفرج عنها في التنمية الاجتماعية، تخفيض المديونية المتعددة الأطراف لصالح البلدان النامية وفقا لطرائق مثل تلك التي بحثت مؤخرا في مدريد، منح حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي إلى البلدان النامية لتمويل مشاريع التنمية الاجتماعية، تأكيد مبدأ تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في أوروبا للمساعدة الإنمائية الرسمية مع التزام كل حكومة معنية بتحديد جدول زمني وفقا لإمكانياتها وضغوطها؛ تعزيز وزيادة تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال التنمية الاجتماعية؛ الالتزام بالإفراج عن موارد جديدة وإضافية لصالح التنمية الاجتماعية في العالم.

١٧ - وذكر ممثل الجزائر بأن هذه التدابير الواقعية للتعاون الدولي يجب أن تواكبها جهود وطنية يمكن قياسها كميا.

١٨ - وأكد أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يعد حدثا سياسيا هاما يجب أن يصبح ذا بعد تاريخي. كما يجب أن يكون بمثابة فرصة لوضع حد للخطط القديمة غير المنتجة وإرساء رؤية لمستقبل أفضل قائم على التضامن بالنسبة للجنس البشري. إن الأمر لا يتعلق بجعل المفاهيم الإيجابية المحضة مثل "التنمية البشرية المستدامة" و "الأمن الإنساني" تغذي الخلافات العقيمة. بل يجب على العكس من ذلك جعل البشرية تقفز إلى الأمام قفزة نوعية تعدها للدخول في الألف سنة القادمة وهي على يقين بأن مستقبل أفضل بانتظارها.

١٩ - السيد فيتشن (ألمانيا): تكلم باسم الجماعة الأوروبية والنمسا فقال إن المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ وجدول أعمال التنمية الذي يجري وضعه حاليا يدخلان في الواقع في إطار الإعلان المتعلق بالتقدم والتنمية (في المجال الاجتماعي) الذي اعتمدته الأمم المتحدة منذ ٢٥ عاما. ونظرا لأن الإعلان يقر بأن حقوق الإنسان عنصرا أساسيا لا يتجزأ من عناصر التنمية الاجتماعية، فإن ذلك يفسر جزئيا السبب في أن هذا الإعلان لم يفقد أهميته حتى الآن. إن هذا الإعلان

(السيد فيتشن، ألمانيا)

يعترف بالمسؤولية الأولى الواقعة على عاتق كل بلد لكفالة التقدم الاجتماعي لسكانه ورفاهتهم وكذلك مسؤولية المجتع الدولي في الاهتمام بهذه المسائل ذات الأهمية المشتركة. ولذلك فإن الجماعة الأوروبية ترى أن الإعلان يشكل نصا مرجعيا قيما لأعمال مؤتمر القمة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمعوقين فإن الجماعة الأوروبية والنمسا تذكران بأن أهم إنجاز في هذا الصدد كان وضع لجنة التنمية الاجتماعية قواعد تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المعوقين التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن هذه القواعد تؤكد على قدرة المعوقين في المشاركة بصورة تامة في حياة المجتمع أكثر مما تركز على عدم قدرتهم، كما تؤكد ضرورة ملاءمة هذه المجتمعات لاحتياجات المعوقين لا العكس. ويرجى أن يسهم المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية المعني بهذه المسألة، في تشجيع تطبيق هذه القواعد ومتابعتها.

٢١ - وكما أشار المشتركون في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ما زال هناك الكثير الواجب عمله وبخاصة في مجالات منع التعوق وإعادة الإدماج والمشاركة، وكفالة تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المعوقين. ولذلك فإن الجماعة الأوروبية تحرص على أن تحظى هذه المسألة باهتمام خاص في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالسياسات والبرامج التي بدأت بمشاركة الشباب، لاحظ أن أهداف السنة الدولية للشباب لم تفقد شيئا من آنيتها في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية عام ١٩٩٥. لقد أحاطت الجماعة الأوروبية والنمسا علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن مشروع برنامج العمل المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/49/434). ويؤكد هذا النص على النحو الواجب أهمية التعليم والتدريب والعمل والثقافة ومنع إساءة استعمال المخدرات بالنسبة للشباب. ويجب أن تنتهي لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة والثلاثين عام ١٩٩٥ من وضع الصيغة النهائية لهذا النص الذي ينتظره الجميع باهتمام.

٢٣ - وذكر بأن العديد من المسائل الاجتماعية التي تنظر فيها اللجنة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للشباب الذين يشعرون بأن بوسعهم الإسهام في حل المشاكل وبخاصة في مجالات مثل حماية البيئة والتعاون الدولي من أجل التنمية. ولاحظ أن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب عام ١٩٩٥ ستتيح فرصة فريدة لتشجيع مشاركة الشباب وتجديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح هؤلاء الشباب عن طريق اعتماد برنامج العمل. وأوصى أيضا بتنظيم مشاورات مع الشباب ووضع ترتيبات للسماح لممثلي الشباب بالمشاركة في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية والجمعية العامة.

٢٤ - السيد لامبتي (غانا): قال إن بلده يؤيد بحزم قرار عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لتحقيق تقدم في مجال التنمية الاجتماعية الذي ينظر إليه حتى الآن بوصفه ناتجا فرعيا من نواتج النمو الاقتصادي. ولذلك فإن بلده قد اشترك تماما وبنشاط في الأنشطة التحضيرية المتعلقة بالنظر في المسائل ذات الأولوية التي سوف يجري النظر فيها في مؤتمر القمة. وأشاد بتوافق الآراء المتزايد الذي يتضح حول المفهوم المتكامل للتنمية الذي يعطي الأولوية للتنمية الاجتماعية والبشرية. إن مؤتمر القمة يجب أن يتيح الفرصة لتشجيع تفاهم متبادل ييسر وضع ميثاق للتقدم الاجتماعي.

٢٥ - وفي غانا كما في غيرها، وعلى الرغم من برامج التوعية ومنع الجريمة والتعبئة التي بدأت، فإن الشباب يواجه مشاكل مثل البطالة وإدمان المخدرات والمسكرات، والحمل المبكر بالنسبة إلى المراهقات. ويأمل وفده في أن يستغل الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب لوضع برامج موجهة نحو العمل من أجل سنة ٢٠٠٠ وما بعدها لتحسين ظروف معيشة الشباب في العالم بأسره.

٢٦ - إن الجمعية العامة عندما قررت جعل سنة ١٩٩٩ سنة دولية للمسنين قد أكدت المكانة الهامة لهؤلاء الأشخاص الذين كثيرا ما تتناساهم السلطات العامة. إن القطاعين العام والخاص يجب أن يعملا على تشجيع أقصى حد من مشاركة المسنين في حياة المجتمع. ولذلك فإن غانا تؤيد تماما المنظور الإيجابي الذي اعتمد إزاء الشيخوخة في مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمسنين والأهداف العالمية لسنة ٢٠٠١ بشأن الشيخوخة. إن هذا المنظور يتفق مع القيم التي تمثلها الأسرة الموسعة في غانا وهي بلد يخصص مكانا متميزا للمسنين من أجل معارفهم وحكمتهم ومشاركتهم في التوازن الاجتماعي.

٢٧ - إن الإحصاءات التي تدعو إلى الأسى تشير إلى وجود ما يزيد عن ٥٠٠ مليون معوق في العالم من بينهم ٨٠ في المائة في البلدان النامية. إن ثلثي هؤلاء الأشخاص من النساء والأطفال وهم أكثر ضحايا الآفات التي تعاني منها البشرية مثل المنازعات وإساءة استعمال المخدرات، وهم يستبعدون دائما تقريبا من المجتمع. وتشيد غانا بأن الأمم المتحدة تعمل جاهدة على مساعدة هؤلاء الأشخاص عن طريق تشجيع الدول الأعضاء على تطبيق القواعد الخاصة بتكافؤ فرص المعوقين، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وعلى الإسهام في صندوق الأمم المتحدة للمعوقين. وهو يأمل أيضا في أن يتم التصدي على النحو الواجب لمشاكل الأشخاص الذين يعانون من نقص القدرات وذلك في مؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية.

٢٨ - ونظرا لأن الأسرة سواء كانت من النمط الأبوي أو تابعة للأم هي حجر الزاوية في البناء الاجتماعي وتسهم في استقرار المجتمع، فإن غانا قد احتفلت بحماس بالسنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤. وقال إنه يأمل أن تؤدي المناقشات التي ستجري في الجلسة العامة حول هذا الموضوع إلى نهج يتجه نحو المستقبل يسمح بوضع برامج لصالح الأسرة وهي وحدة الأساس في المجتمع كما أنها عامل من عوامل التنمية المستدامة ومستفيدة منها في آن واحد.

٢٩ - السيد فوس (هولندا): تكلم بصفته ممثل الشباب الهولندي فقال إن الأسرة في بلده وفي غيره من البلدان قد تغيرت وأصبحت كما قالت الأمم المتحدة ذاتها "كيانا متعدد الأشكال". ويجب على المجتمعات البرهنة على التفهم والتسامح ومكافحة الرفض والتمييز في هذا المجال والسماح للشباب باختيار شكل الحياة الأسرية التي تناسبهم أكثر من غيرها حتى وإن اختلفت عما تراه الأغلبية.

٣٠ - إن الشباب يهتم بخاصة بمشكلة عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء في الشمال والجنوب على حد سواء بل وفي داخل البلد الواحد. وهناك عدد متزايد من الأطفال وبخاصة من الفئة العمرية ٦ إلى ١١ سنة ليس بوسعهم الذهاب إلى المدرسة لاضطرارهم إلى العمل لتغطية احتياجات أسرهم ويتعين أن يشتمل برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على تدابير لتشجيع الوصول إلى التعليم وتفادي ترك الدراسة. وهذه التدابير يجب ألا ترتكز على الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة وإنما تأخذ في الاعتبار أيضا حالة الأصغر سنا. ويمكن أن تستوحى من الخطة التي وضعها الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب افريقيا وتشجع الوصول إلى التعليم وبخاصة بالنسبة إلى الفتيات عن طريق كفالة مجانية الدراسة وتوفير الوجبات الغذائية في المدارس.

٣١ - إن الفقر والمنازعات تدفع سنويا آلاف البشر إلى النزوح إلى بلدان أخرى غير بلدانهم حيث يكونون مع الأسف ضحايا للطرد والتمييز. وكثيرا ما يعاني أطفالهم أيضا من مشاكل الاندماج الاجتماعي والهوية في البلدان الجديدة. وقال إن برنامج العمل المتعلق بالشباب لا يأخذ في الاعتبار بصورة كافية مصير هؤلاء الشباب المهاجرين. ويتعين على البلدان بذل مزيد من الجهود وتكريس مزيد من الموارد لتعليم المهاجرين من الجيلين الأول والثاني وإيجاد عمل لهم وتوعية السكان المحليين بتنوع الثقافات بغية تشجيع التفهم والتسامح.

٣٢ - وفي عالم تعد فيه مشاكل الجوع والبيئة والتضخم السكاني مصدرا من مصادر القلق للجميع يجب أن يتيح برنامج العمل العالمي للشباب إمكانيات جديدة للمشاركة في البحث عن حلول لهذه المشاكل التي سوف تواجههم هم أنفسهم في يوم من الأيام. ومن المؤسف في هذا الصدد ملاحظة أنه على الرغم من النوايا الطيبة التي أعرب عنها في الأمم المتحدة أن يشترك ثلاثة فقط من ممثلي الشباب في أعمال اللجنة الثالثة. وإذا كانت الأمم المتحدة ترغب بالفعل في التصدي للمشاكل المتعلقة بالشباب فإنه يتعين على البلدان إدماج هؤلاء الشباب ضمن وفودها. لقد حان الوقت بمناسبة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب أن تتفهم الأمم المتحدة أن الشباب ليسوا هم المشكلة وإنما الحل.

٣٣ - السيد بيس (مالطة): قال إن اللجنة الثالثة عليها أن تنتهز فرصة النظر في البند ٩٥ من جدول أعمالها لمعالجة المسائل التي سوف تطرح خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إذ أنها ستسهم بذلك في المهمة الأساسية المتمثلة في الإعداد لمؤتمر القمة وهو عمل يرى وفد مالطة أنه نابع من ولايتها.

(السيد بيس، مالطة)

٣٤ - إن خطة العمل الاجتماعية للحكومة في مالطة مستوحاة من المبادئ التالية: ضمان العدالة الاجتماعية فيما يتعلق أساسا بأكثر أفراد المجتمع ضعفا، وكفالة الأمن والحماية للجميع في جميع المجالات، وتركيز الإعانات الاجتماعية على الأسرة بوصفها مجال الازدهار الشخصي في ظل احترام حرية الاختيار لكل فرد من أفرادها، وتشجيع كل فرد على التخلص من التبعية السلبية للخدمات الاجتاعية وعلى أن يضمن لنفسه الرفاهة وللغير إن أمكن؛ الحرص على ممارسة التضامن ممارسة نشطة في المجتمع بأسره وضمان تكامل الخدمات التي تقدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار خطة العمل هذه أصدرت حكومة مالطة قوانين ترمي إلى كفالة الضمان الاجتماعي والعمل على أساس غير تمييزي والمساواة بين الجنسين ووصول الجميع إلى التعليم والصحة. وفيما يتعلق بالعمل اتخذت تدابير خاصة لصالح الفئات الهامشية أو الفقيرة مثل المعوقين، ومدمني المخدرات الذين يجري إدماجهم في المجتمع والمسجونين السابقين وأرباب الأسرة الفرادى. وفضلا عن ذلك فقد أفرجت الحكومة عن رؤوس أموال بغية السماح للخدمات الاجتماعية بالعمل بفعالية وتم إنشاء معهد للخدمة الاجتماعية بجامعة مالطة لتوفير التدريب لموظفي الخدمات الاجتماعية. كما شكلت حكومة مالطة لجان وطنية للشباب والمسنين والمعوقين والنهوض بالمرأة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تمثل فيها الفئات المعنية تمثيلا كاملا.

٣٥ - ونتيجة للمشاكل الاقتصادي والاجتماعية المختلفة وظواهر مجتمعية أخرى أخذ دور الأسرة في مالطة بوصفها الموفر للمعونة لأفرادها المعوقين أو الضعفاء أو المسنين يفقد أهميته. ولحسن الحظ فإن الرابطات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ما زالت نشطة في هذا المجال، فقد اضطلعت بدور رائد وما زالت تقدم الدعم السيكولوجي والاجتماعي للجماعات الضعيفة وذلك بالتعاون مع الخدمات العامة ووفقا لخطط وبرامج العمل الاجتماعي التي اعتمدتها الجمعية العامة. فهي تقدم المعونة للمعوقين والمسنين عن طريق تقديم الخدمات المنزلية لهم وإرسال الوجبات الغذائية لهم في المنازل ووضع الخدمات الهاتفية تحت تصرفهم في حالات الطوارئ.

٣٦ - ويجب البرهنة على واقعية بالغة عند النظر في الحالة الاجتماعية في العالم أن آثار الاتجاهات الانكماشية التي تتضح في البلدان المتقدمة النمو وتقلبات الأسواق النقدية قد أخذت تظهر في كل مكان. ولذلك فإن البرامج الاجتماعية قد تأخرت أو تم التخلي عنها. بيد أن تعاونا أوسع نطاقا بين المجتمع الدولي من شأنه أن يسمح بكسب المعركة في مجال تحسين نوعية الحياة للجميع وبخاصة الفئات الاجتماعية التي تعاني أكثر من غيرها في هذه المرحلة التي تشهد أزمة اقتصادية وطنية وعالمية.

٣٧ - وبغية الحد من البطالة والمساهمة في إنشاء وظائف انتاجية، يتعين العمل على بذل الجهود لاجتذاب الاستثمارات وكذلك لإنشاء آليات للتشاور تسمح للنقابات والعاملين والخدمات العامة المعنية بالإعراب عن سياسات مسؤولة في مجال مواءمة الأجور مع تكاليف المعيشة أي سياسات لا تؤدي إلى إلغاء الوظائف أو عرقلة إنشاء الوظائف الانتاجية. وفضلا عن ذلك فإن الوكالات المسؤولة عن توفير العمل

(السيد بيس، مالطة)

يجب أن تحصل على مزيد من الموارد لتدريب الشباب على مهن تتيح لهم أعمالا مع إعادة تدوير الأشخاص الذين فقدوا عملهم.

٣٨ - ومن منطلق آخر لا يجب أن ننسى المصير المؤسف لملايين الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة وبخاصة ضحايا المنازعات المسلحة. كما يجب الاهتمام بمصير أطفال آخرين مثل أولئك الذين يستغلون لأغراض جنسية وأولئك الذين يعيشون ويعملون في الشوارع.

٣٩ - ومنذ نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الدولية تحولا ملحوظا وأصبحت غالبية الدول تهتم قبل كل شيء بإقامة علاقات ثقة فيما بينها. ولا يمكن الإقلال من أهمية أوجه التقدم المحرزة في هذا المجال كما لا يجب الجري وراء الأوهام: إن السلم لا يعني تلقائيا نهاية المشاكل الاجتماعية. إن الأموال المخصصة للميزانيات العسكرية يجب أن تستخدم بخاصة لأغراض اجتماعية إذا ما أريد تحسين مصير المحرومين والحصول بالفعل على "أرباح السلم".

٤٠ - السيدة بيلوتو (زمبابوي): ذكّرت بأنه كان من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حول مفاهيم مثل الأمن البشري والتنمية البشرية المستدامة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود فهم كاف لدى الوفود من جراء الافتقار للحوار بين واضعي التقرير المتعلق بالتنمية البشرية الذي يتضمن هذه المفاهيم واللجنة التحضيرية. وقد تم بعد ذلك بذل جهود في هذا الاتجاه ولكنها كانت محدودة للغاية حتى يصبح الحوار واضحا وكاملا. وأعربت عن أملها في أن تعمل الإدارات المعنية في الأمانة العامة على معالجة هذه الحالة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وذكرت بأن المسائل المشار إليها أعلاه لا تتعلق باللجنة الثالثة فقط وإنما باللجنة الثانية أيضا.

٤١ - وفيما يتعلق بمركز ودور التعاونيات قالت إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام المتعلق بهذه المسألة (A/49/213) الذي يوضح أن حركة التعاونيات قد برهنت على قدرة مستمرة على إيجاد وظائف والحد من الفقر وتحسين التكامل الاجتماعي. كما يدل أيضا إلى حد بعيد على أن التعاونيات تستخدم أشخاصا ينتمون إلى جميع الفئات الاجتماعية - المسنون، النساء، الشباب، المعوقون، السكان الأصليون - التي كانت ستصبح فئات هامشية. ولذلك فإن الحركة التعاونية تستحق أن يوفر لها صانعو القرارات كل الدعم الممكن.

٤٢ - وفي هذا الصدد، هناك بعض البلدان التي لا تتفهم دائما دور التعاونيات بوصفها رابطات لأشخاص يسعون إلى بلوغ هدف اقتصادي. وهذا مما يؤسف له لأن استمرار هذا الوضع سيجعل صانعي القرارات لا يقدمون إلى التعاونيات الدعم القانوني وغيره الذي يحتاجونه إلى أبعد الحدود. وفي ضوء استمرار هذه المشكلة فإن توصية الأمين العام الرامية إلى الاحتفال بيوم دولي للتعاونيات تستحق الاهتمام لأنها قد تسمح

(السيدة بيلوتو، زمبابوي)

للعاملين في المجال الاجتماعي وللسكان في مجموعهم بتفهم أن التعاونيات ليست مجرد نواد اجتماعية ولكنها مشاريع.

٤٣ - وفي زمبابوي بذلت جهود لدعم وتشجيع التعاونيات وقد أعطت هذه الجهود ثمارها. وتستعين التعاونيات بأشخاص كانوا سيعانون من البطالة من جراء تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩٠. لقد شجعت الحكومة التعاونيات التي توفر الخدمات، في مجال السكن مثلا وغيرها من المشاريع وبخاصة تلك التي يمتلك الموظفون رأسمالها. وتبينت الحكومة في الواقع أن التعاونيات توفر للعمال بمن فيهم الذين لم يحصلوا على مستوى تعليم كاف وبخاصة النساء ضمانات اقتصادية واجتماعية. وقد شجع رئيس الدولة نفسه الجمعيات على بيع أسهمها إلى العاملين بها وساهم إلى حد بعيد في نجاح هذه العمليات. كما حُث الموظفون على إنشاء المشاريع الخاصة بهم عندما تعاني الشركات التي يعملون بها من صعوبات دون انتظار أن تغلق هذه الشركات أبوابها.

٤٤ - إن الاهتمام الذي يكرس لحركة التعاونيات على المستويين الوطني والدولي يعد مشجعا. بيد أنه ينبغي أن تقدم هيئات منظومة الأمم المتحدة المساعدة لتعاونيات البلدان النامية عن طريق تقديم المساعدات التقنية والنصائح لها. إن وفد زمبابوي يقدر في هذا الصدد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز جهاز تقديم المعونة للحركة التعاونية وبخاصة عن طريق مزيد من التنسيق لأعمالها في هذا المجال.

٤٥ - السيد غيلين (بيرو): قال إن مؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية سيوفر الفرصة لتحديد القاسم المشترك الأعظم بين الدول على الرغم من تباين الحقائق المحلية، ويعتمد على هذا الأساس تدابير للتغلب على الفقر وتنمية العمالة المنتجة وتشجيع التكامل الاجتماعي.

٤٦ - ويرى وفد بيرو أن الإعلان السياسي الذي سيعتمده مؤتمر القمة العالمي يجب أن يكون وثيقة واضحة ودقيقة تعكس التعددية وتتسم بقيمة أدبية. إن النص الذي قدمه رئيس اللجنة التحضيرية يعد في هذا الصدد قاعدة ممتازة للتفاوض. إن الأمر لا يتعلق بتكرار الآراء التي تمت الموافقة عليها خلال العديد من المؤتمرات الدولية التي تتابعت في السنوات الأخيرة. ويجدر قبل كل شيء وضع مسألة التنمية الاجتماعية في سياقها الحالي مع أخذ واقع أن الفروق الاجتماعية - الاقتصادية تعد سببا رئيسيا في عدم الاستقرار والافتقار إلى الأمن، في الاعتبار.

٤٧ - أما مشروع برنامج العمل فإنه قد وضع بنظام مناسب ولكن من الضروري الحد من أبعاده بحيث تحدد الأولويات بوضوح دون تجاهل الأهداف الشاملة ومع تعزيز آليات المتابعة.

(السيد غيلين، بيرو)

٤٨ - وفي حين أعطت الأمم المتحدة الأولوية في الماضي للمسائل السياسية على حساب المسائل الاجتماعية تجدر اليوم ملاحظة أن تسوية المشكلات الاجتماعية يتوقف عليها حل المنازعات السياسية. ومما يؤسف له أن المعونة الإنمائية الرسمية التي لا يمكن الاستعاضة عنها لا تكف عن التناقص وهذا يدعو إلى القلق حتى وإن كانت تقتصر على إكمال الجهود التي تبذلها البلدان. إن حكومة اليابان هي وحدها التي تنص على إجراء زيادة ملموسة في المعونة التي تقدمها كما أن ايرلندا والدانمرك ونيوزيلندا هي البلدان الوحيدة التي اتخذت مبادرات لوقف هذا الانخفاض. بيد أن مشاركة هذه البلدان لا تمثل سوى ٢٣ في المائة من مجموع المعونة الإنمائية الرسمية وترجع هذه الحالة إلى ضآلة النمو في البلدان الصناعية.

٤٩ - وفي هذا السياق، فإن من الضروري وضع مجموعة من الأولويات المطلقة. إن البلدان المانحة يجب أن تعترف بهذه الأولويات التي هي مكافحة الفقر وإنشاء وظائف إنتاجية واستحداث خدمات أساسية في مجالي الصحة والتعليم.

٥٠ - وفي بيرو، تم وضع برنامج لاستقرار النفقات الحكومية سمح بتنظيم الاقتصاد والحد من التضخم وإعطاء البلد المكانة اللائقة به على الصعيد الدولي. إن بيرو التي بدأت تسير على طريق النمو تعطي الآن الأولوية للمسائل الاجتماعية. ولأول مرة في تاريخها اعتمدت برنامجا للاستثمارات يمول بواسطة الموارد الداخلية وحصل على موافقة المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد متزايد من المنظمات غير الحكومية. ومن شأن هذا البرنامج أن يفيد أساسا القطاعات الفقيرة. وتعمل حكومة بيرو جاهدة على توجيه الإنفاق الرسمي إلى مجالات مثل التعليم والصحة الأساسية والأمن الغذائي لأكثر الفئات فقرا وتحاول الحصول على دعم المجتمع المدني لتنفيذ هذا البرنامج. وفي عام ١٩٩٥ ستواصل الحكومة العمل الذي بدأ لتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية على أساس الخبرة المكتسبة خلال العام الحالي. ومن المقرر خلال السنوات القادمة أن يشمل هذا العمل قطاعات جديدة. وفي الفترة من ١٩٩١ وحتى آب/أغسطس ١٩٩٤، تمت الموافقة على ٨٠٠ ١١ مشروع للمساعدة الاجتماعية تزيد نفقاتها على ٤١٨ مليون دولار. وتمول هذه المشاريع بواسطة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي الذي يعد همزة وصل بين المصادر الداخلية للتمويل والمؤسسات المالية الدولية، ويعد بمثابة مصرف اجتماعي.

٥١ - وفي ضوء الأهمية المتزايدة التي تتسم بها مسألة التنمية الاجتماعية في الوقت الحالي، ينوي وفد بيرو التعاون دون تحفظ في المبادرات التي ستتخذ لضمان نجاح مؤتمر القمة العالمي.

٥٢ - السيد كالهوج (الدانمرك): تكلم بصفته أيضا رئيس مجلس الشمال لمنظمات المعوقين فذكّر بأن الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة قد تميزت بنشاط بالغ الأهمية أدى إلى اعتماد قواعد تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المعوقين وتسمية السيد بنغت ليندكفيست الوزير السويدي السابق للشؤون الاجتماعية، مقررا خاصا لهذه المسألة يعد أيضا أمرا مشجعا. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن منصب المقرر الخاص يجب أن

(السيد كالهوج، الدانمرك)

يمول بواسطة الأموال الخارجة عن الميزانية. لقد نددت العديد من منظمات المعوقين بهذه الحالة ويرجى من الدول الأعضاء سداد تبرعاتها للسماح بإنجاز هذا العمل الهام المتمثل في مراقبة تطبيق القواعد. إن النوايا الطيبة غير كافية في هذا الصدد. وإعطاء المعوقين الفرص المتكافئة إنما يعد مهمة تقتضي العديد من الجهود والمبادرات السياسية الجديدة والاستثمارات والبرامج. ويتعين البدء في حوار حول هذه المسائل بين المقرر الخاص والحكومات.

٥٣ - واسترعى ممثل الدانمرك الانتباه بوجه خاص إلى القاعدة ١٨ التي تنص على وجوب اعتراف الدول لمنظمات المعوقين بالحق في تمثيل المعنيين وتشجيع ودعم تمويل إنشاء مثل هذه المنظمات وإقامة اتصالات مستمرة معها وضمان مشاركتها في وضع السياسات الحكومية. والدول الشمالية على يقين، على أساس خبرتها، بسلامة هذه التوصيات وهي تحث جميع الدول الأعضاء على إيلائها أولوية عليا.

٥٤ - ونظرا لأن العالم يضم ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون معوق أي حوالي شخص من بين كل ١٠ أشخاص وأن هؤلاء يشكلون أكثر الأقليات الفقيرة عجزا على المستوى العالمي فإن مما يدعو إلى الدهشة أن الأمم المتحدة ليس لديها مفوضا ساميا لشؤون المعوقين مثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وذكّر ممثل الدانمرك في هذا الصدد بالأحكام الواردة في الفقرة ١٠ من الفرع الرابع من القواعد حيث اقترح إنشاء وظيفة أو أكثر لمستشارين أقاليميين لتطبيق القواعد بغية توفير خدمات مباشرة للدول. ويرى ممثل الدانمرك أنه يتعين على الحكومات، في جميع أنحاء العالم تسمية مستشارين إقليميين لضمان تطبيق القواعد. وبوسع الأمين العام للأمم المتحدة إعطاء أولوية متزايدة لهذه المسألة عن طريق دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استرعاء الانتباه إلى المعوقين في جميع برامجه ذات الصلة بالتنمية البشرية ودعوة اليونسكو إلى إيلاء اهتمام متزايد إلى برامج التعليم الخاص. كما يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتهاء من وضع قائمة العاهات في أسرع وقت ممكن، التي يعمل على إعدادها حاليا والتي قد تستخدم كمرجع لمراقبة تطبيق القواعد.

٥٥ - وأعرب عن أمله في أن تتيح المؤتمرات العالمية القادمة وبخاصة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في الصين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٥، الفرصة للمنظمات المعنية بالمعوقين للإعراب عن مطالبها. ويجب أن تتضمن جميع الاستراتيجيات المخصصة للقضاء على الفقر وتطوير وتنمية العمالة أحكاما خاصة تتعلق بالمعوقين.

٥٦ - السيد برتران (أوروغواي): ذكّر بأن بلده لديه في مجال الضمان الاجتماعي تقليد يرجع إلى بداية هذا القرن. إن القانون الوطني الخاص بالتعليم قد نص منذ عام ١٨٧٧ على الطابع الشامل والإلزامي والمجاني والعلماني للتعليم. ونتيجة للعمل البارز الذي اضطلع به رجال السياسة والمثقفون ومؤسسو أوروغواي الحديثة، بعد ذلك، جرى تعميم التعليم الابتدائي وأنشئت مدارس للمعوقين كما ازداد عدد رياض الأطفال

(السيد برتران، أوروغواي)

بحيث أصبحت النسبة المئوية للأميين في أوروغواي، منذ ١٩٨٥ لا تزيد على ٤,٥ في المائة. وأشار ممثل أوروغواي إلى أن معاشات الشيخوخة والعجز والضمان ضد البطالة والحق في الإضراب تعد من بين المكاسب الاجتماعية التي تجعل أوروغواي بلدا من أكثر البلدان تقدما في العالم على الصعيد الاجتماعي. إن إمكانيات التدريب المتاحة للمواطنين في أوروغواي تعد من أسباب الاستقرار والتقدم اللذين تتميز بهما البلد منذ أواسط هذا القرن.

٥٧ - بيد أن التطور الهام في المعرفة يقتضي تحديث برامج التعليم وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة. والتوترات المشاهدة حاليا وبخاصة في المدارس مرتبطة ارتباطا وثيقا بنقص الاستثمارات في هذا المجال وفي غيره. إن البطالة والفقر الناجمين عن ذلك يمكن في كثير من الأحيان إرجاعها إلى الافتقار إلى التدريب المهني. ولذلك فإنه يجب في الوقت الحالي وقبل أي شيء ضمان التعليم للجميع مع تدريب جيد حتى يتسنى للجميع الوصول إلى سوق العمل. إن عدم وجود برنامج فعال في مجال التعليم يتسم بالمرونة اللازمة لملاءمة التقنيات الجديدة لا يسمح لأي مجتمع بالتقدم. ولذلك فإن وفد أوروغواي يرى أن وضع برامج وطنية في هذا المجال يقتضي مشاركة المجتمع بأسره.

٥٨ - إن النظام التعليمي في أوروغواي يواجه الآن صعوبة إضافية ترجع إلى نقص الأماكن مما اضطر الحكومة إلى تخفيض ساعات الدراسة وبخاصة في التعليم الابتدائي والمتوسط. وهذه الحالة تجعل التلاميذ في البلد في وضع غير موات يعد مصدرا لعدم المساواة وبالتالي للتوتر. وهذا هو السبب في أن اللجنة الوطنية للأسرة التي أنشئت في إطار السنة الدولية قد عملت على زيادة ساعات التعليم. وأوروغواي لم تفقد الأمل في بلوغ هذا الهدف الأمثل المنشود وهو تحقيق التعليم للجميع من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠.

٥٩ - السيد شيبسيرور (كينيا): قال إن بلده يشترك بنشاط في التحضير لمؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية وينتظر منه التزامات حاسمة وبرامج تدور حول القضاء على الفقر والقضاء على العقبات القائمة في سبيل التنمية وإنشاء وظائف إنتاجية وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية، على المستوى الدولي.

٦٠ - إن مسألة النمو الاقتصادي مسألة حاسمة. ولكن الفرق ما زال قائما بين البلدان الصناعية والعالم النامي وبخاصة افريقيا. إن الحالة في هذه القارة تثير القلق بوجه خاص لعدم وجود أية دلائل ملموسة على تحسنها. إن هذه المنطقة من العالم ما زالت ضعيفة إزاء السياسات الاقتصادية الدولية غير المتوازنة وهي كثيرا ما تكون ضحية للكوارث الطبيعية وترزح تحت عبء الديون في الوقت الذي تقل فيه التدفقات المالية وتعاني أسعار السلع الأولية من الانخفاض.

(السيد شيبسيرور، كينيا)

٦١ - إن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء قد أعطت نتائج محدودة للغاية. ولذلك فإن كينيا تلح من أجل مواصلة هذا العمل وتوصي بخاصة باعتماد نهج عالمي متكامل للتنمية وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي تأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي وتنص على نظام أمن للفئات الضعيفة والبدء في مبادرات جديدة لإيجاد حل دائم لعبء الدين وتخصيص موارد إضافية للإسراع بالتنمية الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية الفردية عن طريق التطبيق المنهجي للعلم والتكنولوجيا. ويجب الاعتراف في النهاية بأن التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي أمور لا يمكن فصمها.

٦٢ - والواقع أن القضاء على الفقر يعد واجب الحكومات أولا، ولكن بعض الحكومات لديها موارد أكثر من غيرها في هذا الصدد. ومن هنا أهمية المعونة الدولية. ويجب أن تتمثل هذه المعونة في افريقيا في تشجيع التعليم والتدريب والتنمية والعلم والتكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية والمعدات الاجتماعية وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص والإسراع بالنمو الاقتصادي.

٦٣ - وفيما يتعلق بمسألة الشباب المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها الأربعين والتي سوف تحظى باهتمام العالم مرة أخرى في العام القادم بمناسبة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب، لاحظ أن الشباب في بلده يمثلون أكثر من نصف السكان ولكن مع الأسف ما زالت ظروف معيشة جزء كبير من هؤلاء الشباب تتدهور وبخاصة من جراء التقلبات الاجتماعية المرتبطة بانتشار المدن وضعف الروابط الأسرية ونظم الدعم التقليدية. وهذا هو السبب في أن الخطة الإنمائية التي وضعتها كينيا للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ تولي الأولوية لتمويل تعليم الشباب ووضع سياسة وطنية للنهوض بهم. كما وضعت برامج أيضا في مجالات مثل الصحة والضمان الاجتماعي وإنشاء مشاريع مدرة للدخل ومنح قروض لمساعدة الشباب غير الملتحقين بالمدارس. وفضلا عن ذلك فإن الدائرة الوطنية للشباب التي أنشئت عام ١٩٦٣ تحصل حاليا على مساعدة متزايدة من شأنها أن تسمح لها بتعزيز أنشطتها في مجال التدريب. وفضلا عن ذلك فإن مؤسسات التدريب التقني والهندسي قد حصلت على التمويل اللازم لمساعدة الشباب في البدء في مشاريع صغيرة.

٦٤ - وفيما يتعلق بالشيخوخة فإن كينيا تقدم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للشيخوخة وللجمعية الافريقية المعنية بالشيخوخة. إن كينيا مثلها مثل غالبية البلدان النامية ذات الأعداد الكبيرة من الريفيين تعتمد أساسا فيما يتعلق بحماية المسنين على الروابط الأسرية التقليدية. وفي الوقت الحالي أخذت هذه الروابط تتآكل من جراء تزايد النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية تقدم معونة في هذا المجال فإن حكومة كينيا ما زالت على يقين بأن مكان المسنين يجب أن يكون بين أسرهم.

(السيد شيبسيرور، كينيا)

٦٥ - لقد أيدت كينيا اعتماد القواعد المتعلقة بتكافؤ فرص المعوقين وبدأت حملة على مستوى البلد اتخذ مبادراتها رئيس الجمهورية نفسه لتحسين حالة هؤلاء الأشخاص. إن أخذ حالة المعوقين في الاعتبار يعد الآن جزءا من سياسات الحكومة بشكل عام. وقد وضعت تحت تصرفهم برامج تعليمية خاصة وبرامج للتدريب التقني والمهني. كما تعمل الحكومة جاهدة على تيسير مشاركتهم في المشاريع والأنشطة المدرة للدخل. والواقع أن حالة المعوقين ما زالت غير مرضية ولكن كينيا على يقين بأنها سوف تحقق تقدما في هذا المجال نتيجة مساعدة الحكومات الصديقة والمنظمات غير الحكومية.

٦٦ - إن حكومة كينيا على يقين بأن التنمية يجب أن تدور حول هذه الخلية الأساسية للمجتمع ألا وهي الأسرة، وتأمل بصدق في أن يحظى صندوق التبرعات للسنة الدولية للأسرة الذي أنشئ في العام الماضي لإيجاد مصادر جديدة للمشاريع المحددة التي تدور حول الأسرة وبخاصة في البلدان النامية، بالاهتمام الذي يستحقه. إن الأسرة يجب أن تملك الموارد اللازمة حتى يتسنى لها الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية وهي تربية الأطفال ومساعدة أفرادها الذين ليس بوسعهم من جراء السن أو البطالة أو المرض أو العجز الجسماني الاضطلاع باحتياجاتهم.

٦٧ - إن حكومة كينيا التي اشتركت بنشاط في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والتي تبنت برنامج العمل الذي اعتمد في القاهرة مصممة على تحسين الضمان الاجتماعي للسكان في البلد عن طريق العمل في إطار الرابطة الكينية لتنظيم الأسرة على تخفيض معدل نمو السكان وتحسين صحة الأم والطفل.

٦٨ - السيد بوشيه (الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة): أشار بالتحديد إلى مسألة الشيخوخة فاسترعى انتباه أعضاء اللجنة إلى دراسة هامة أجراها البنك الدولي مؤخرا عن هذه المسألة وصدرت باللغة الانكليزية تحت عنوان "Averting the Old Age Crisis: Policies to protect the Old and promote Growth". وقد برهنت هذه الدراسة على أن أزمة الشيخوخة التي تهدد العالم حاليا ذات أربعة جوانب رئيسية. أولا زيادة الفترة العمرية وانخفاض الخصوبة مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص المسنين بين السكان بشكل عام. ونتيجة لذلك وسواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، فإن النظم المخصصة لضمان الأمن المالي لهؤلاء الأشخاص تجد صعوبة متزايدة في تلبية احتياجاتهم. إن المسنين ليسوا وحدهم الذين يواجهون هذه المشاكل وإنما أطفالهم أيضا وأحفادهم. إن النظم التي وضعتها الحكومات تعاني من الصعاب لأنها تضطلع بثلاث مهام في مجال الأمن المالي: مهمة إعادة توزيع الدخول ومهمة الادخار ومهمة التأمين.

٦٩ - وفي عالم ستتضاعف فيه نسبة المسنين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ خلال الـ ٣٥ سنة القادمة من ٩ إلى ١٦ في المائة يعيش أكثر من نصف هؤلاء الأشخاص على الدعم الذي تقدمه لهم عائلاتهم الموسعة فقط وبعض أشكال المعونة ذات الطابع غير الرسمي. بيد أن هذا النظام من نظم الأمن الاجتماعي

(السيد بوشيه)

قد بدأ يضعف لأسباب ترجع إلى زيادة عدد المدن واتساعها والتصنيع والانتقال المتزايد. وعند ذلك تتدخل الحكومة عن طريق نظام الاشتراكات الاجتماعية التي يقدمها أولئك الذين يعملون. وعندما يقل عدد العاملين ويزداد عدد المتقاعدين تتجه الأعباء الاجتماعية هي أيضا نحو الزيادة. ففي أوروبا الشرقية وبعض مناطق أمريكا اللاتينية تمثل الضرائب على الأجور التي تمول المعاشات التقاعدية حوالي ربع الأجر المتوسط. إن مثل هذا النظام يعرقل النمو الاقتصادي مما يجعل الحكومات تواجه صعوبات متزايدة في الوفاء بالتزاماتها إزاء المسنين. والمشاكل التي تواجهها متعددة. وبعض الأشخاص لا يبلغون شيئا عن أجورهم رغبة منهم في عدم دفع الضريبة. وفي بعض البلدان مثل هنغاريا حيث متوسط سن التقاعد هو ٥٤ سنة، يمثل المتقاعدون ربع السكان وتمثل الاشتراكات الاجتماعية ٣٣ في المائة من الأجر. وفي النمسا وإيطاليا وألمانيا وفنلندا تشكل المعاشات التقاعدية ثلث المصروفات العامة الرسمية. وتمثل هذه المعاشات في السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حوالي ربع هذه المصروفات، وفي بلدان مثل مصر أو فنزويلا فقدت هذه الأموال على مر السنين جزءا كبيرا من قيمتها من جراء سوء إدارتها.

٧٠ - وبغية التغلب على هذه المشكلات يوصي تقرير البنك الدولي أساسا بإصلاح نظام تمويل معاشات الشيخوخة. إن النظام الذي يوصي به البنك ليس نظاما موحدا تديره الحكومة وإنما يتضمن ثلاث آليات متميزة. الآلية الأولى تشبه النظم الحالية وتهدف إلى ضمان إعادة توزيع للدخل عن طريق توفير شبكة ضمانات للمسنين. والآلية الثانية ترتكز حول الادخار وتعتمد أساسا على الاشتراكات الفردية وتتمثل في نظام اشتراكات إلزامية تديرها الهيئات الخاصة. ويتبع صندوق المعاشات القطاع الخاص وفقا لقوانين المنافسة ولنظام رسمي.

٧١ - أما الآلية الثالثة فهي آلية ادخار طوعي تتيح إضافة إلى المعاش التقاعدي للأشخاص الذين لديهم القدرة والرغبة في تحقيق المزيد من التوفير. إن هذا الإصلاح سوف يتميز بتخفيض الضريبة التي تدفع لتمويل نظم المعاشات التقاعدية وبتنشيط الادخار وتشجيع تنمية القطاع الخاص وبالتالي الإسهام في النمو. إن بلدان مثل استراليا والأرجنتين وشيلي قد غيرت نظم معاشاتها التقاعدية في هذا الاتجاه.

٧٢ - إن إصلاح نظم المعاشات التقاعدية ليس بالأمر اليسير. إنها مسألة معقدة وخاضعة للخلافات في وجهات النظر. ولكن الممثل الخاص للبنك الدولي على يقين بأن التغييرات في هذا المجال قد أصبحت أمرا لا غنى عنه وأن التأخير في إجرائها سيزيد من الصعوبات. وبالإمكان التغلب على أزمة الشيخوخة ولكن هذا يقتضي البدء من الآن في وضع خطط وتثقيف الرأي العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥